

CD/1230
30 November 1993
ARABIC
Original : RUSSIAN

رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
وموجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى
مؤتمر نزع السلاح إلى رئيس مؤتمر نزع السلاح
يحيل فيها بيان حكومة الاتحاد الروسي الصادر في
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ فيما يتصل بقرار
برلمان أوكرانيا المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/
نوفمبر ١٩٩٣ والمتعلق بمعاهدة خفض الأسلحة
الهجومية الاستراتيجية والحد منها

يشرفني أن أحيل اليكم طيه نص بيان حكومة الاتحاد الروسي الصادر في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ فيما يتصل بقرار برلمان أوكرانيا المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ والمتعلق بمعاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ("ستارت - ١") .

وأكون ممتنا لو تكرّمتم باتخاذ الترتيبات لتعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح .

(توقيع): غ . بردينيكوف

بيان صادر عن حكومة الاتحاد الروسي

وصلتنا من أوكرانيا أنباء تبعث على القلق . تفيد هذه الأنباء بانتهاك هذا البلد بشكل صارخ لالتزاماته الدولية في مجال الأسلحة النووية . ففي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ اعتمد برلمان أوكرانيا قرارا بشأن التصديق على معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ("ستارت - ١") . وبروتوكول لشبونة الملحق بها .

ولقد انتظر العالم طويلا تصديق كييف على هذين الاتفاقين . وجميع الأطراف الأخرى في هذين الاتفاقين - روسيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وكازاخستان ، وبيلاروس - قد صادقت عليهما منذ أمد بعيد . ولم يبق إلا للجانب الأوكراني أن يفعل نفس الشيء من ناحيته . فبدون موافقة أوكرانيا لما أمكن لعملية خفض بعيد المدى للأسلحة النووية أن تبدأ .

وطوال أشهر عدّة وعدت كييف بأنها ستفي بما تعهّدت به من التزامات أمام المجتمع الدولي . ومؤخرا ، وأثناء لقاء بين الوفدين الحكوميين الروسي والأوكراني ، انعقد بماساندراف بقيادة رئيسي البلدين ، وفت أوكرانيا بهذا الوعد بالتوقيع على الاتفاقين المذكورين .

إلا أننا نشهد الآن انتهاكا صارخا للمكوك الدولية الهامة التي يرفض المشرعون الأوكرانيون أحكامها الأساسية .

وتكفي الإشارة إلى الاعلان رسميا عن ملكية الدولة للأسلحة النووية في أوكرانيا ، وإلى رفض المادة ٥ من بروتوكول لشبونة ، التي تعهّدت أوكرانيا بموجبها بالإنضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية ، علما بأن الانضمام كان هو الشرط الأساسي لمشاركتها في معاهدة "ستارت - ١" . وعوضا عن وفاء أوكرانيا بتعهّدها بإزالة كافة الأسلحة النووية المقامة في أراضيها ، تنوي كييف حاليا إزالة نسبة ٣٦ في المائة فقط من ناقلات القذائف و٤٢ في المائة فقط من الحشوات النووية ، بحيث تظلّ النسبة المتبقية من ترسانة القذائف النووية ملكا لأوكرانيا .

وباختصار فإن أوكرانيا تنكث كافة الالتزامات التي تعهّدت بها شنائيا وعلسى صعيد متعدد الأطراف فيما يتصل بالأسلحة النووية . فكيف يمكن التعامل بثقة مع هذا الشريك الدولي؟

وتعلن حكومة الاتحاد الروسي أنه لا يمكن الاعتراف بقرار برلمان أوكرانيا المتعلق بمعاهدة "ستارت - ١" لأن التحفظات الواردة في ذلك القرار تحرف أهداف تلك المعاهدة . وهذه التحفظات تتعارض بشكل خاص مع المادة ١٩ من اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات .

وقرار ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، الصادر عن برلمان أوكرانيا ، يخلق وضعاً لا يمكن لروسيا أن تظل فيه توفر الصيانة للأسلحة الهجومية النووية المقامة على أراضي أوكرانيا . وفي هذا الوضع الجديد يعني توفير هذه الصيانة ، بالنسبة للاتحاد الروسي ، التصرف بشكل ينتهك معاهدة عدم الانتشار .

والإجراءات الأحادية الطرف تتخذها أوكرانيا والتي تهم مصالح كافة الدول يمكن أن تستدعي قيام المجتمع الدولي باتخاذ التدابير ، بما في ذلك في إطار مجلس أمن الأمم المتحدة ، من أجل منع تقويض أسس عملية نزع السلاح النووي ، والاستقرار الاستراتيجي ، ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية .

وكانت روسيا ولا تزال ملتزمة بسياسة نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية ، وهي تحترم بدقة مبدأ وفاء جميع البلدان بالتزاماتها الدولية . وكما هو معروف فإن حكومة الاتحاد الروسي تحاول ، استجابة لرغبات الجانب الأوكراني ، بذل كل ما في وسعها لتسهيل تنفيذ أوكرانيا لالتزاماتها الدولية . وقد حل الطرف الروسي كافة المسائل المتعلقة بـ "مكاسب السلام" التي ستحققها أوكرانيا نتيجة لإزالة كافة الأسلحة الاستراتيجية النووية المقامة على أراضيها . وقد وضع رئيسا حكومتي البلدين الاتفاقات المناسبة ووقعا عليها . كما أن روسيا قد أعطت أوكرانيا جميع الضمانات الأمنية اللازمة التي ينص عليها القانون الدولي .

والطرف الروسي مستعد لمواصلة الحوار البناء مع الطرف الأوكراني قصد حل كامل مجموعة المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية . وكل ما يحتاج إليه الأمر بهذا الصدد هو أن تظطلع أوكرانيا بمسؤوليتها أمام المجتمع الدولي ، المتمثلة في الاحترام الدقيق لما وقّعته من اتفاقات ، والتصديق الحقيقي وليس الصوري ، على معاهدة ستارت - ١ وبروتوكول لشبونة .
